مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
الترقيم الدولي الموحد (P-ISSN): 2661-7641
الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد (E-ISSN) : 2716-8107
مجلد (4)، عدد (2) /ديسمبر 2021 / ص: 1-16

تطور المدن الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الأردن

The development of industrial cities in light of economic reforms in Jordan

د. علي عماد محمد ازهر[1]
Dr. Ali Imad Mohamed Azhar
[1]باحث دكتور اقتصاد – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الأردن
Email: draliimad66@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/15 تاريخ القبول: 2021/12/07 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تعتبر المدن الصناعيّة من أهم المشاريع الاقتصاديّة أو الأفكار التي تنفّذها الدولة بهدف تطوير القطاع الصناعيّ فيها بشكلٍ خاصٍ، ومعالجة المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة بشكلٍ عامٍ، إذ يعتبر القطاع الاقتصادي من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للأيدي العاملة من مختلف مستوياتها الفنيّة والعلميّة. إنّ إقامة المدن الصناعية تساعد على إقامة المصانع والاستثمارات في البلاد لكونها توفّر للمستثمر البنية التحتية لإقامة مشروعه؛ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العوامل الجاذبة للاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة، وإلقاء الضوء على أهمية تلك المناطق وأثرها في زيادة حجم الاستثمار، وكذلك إبراز دور المؤسسات المعنية بتشجيع الاستثمار في توفير المناخ الاستثماري الملائم من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الأردني، ولتحقيق هذه الأهداف قسم البحث إلى الإطار النظري لهيكل الصناعة والمدن الصناعية من حيث المفهوم وتحليل القطاع الصناعي في الأردن وأهم المدن الصناعية فيه وأخيرا المعوقات أسبابها واهم معالجتها .

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الاستثمارات، النمو، المدن الصناعية، المملكة الأردنية.
تصنيف(JEL): D21،f43،L60

Abstract

The industrial cities are considered one of the most important economic projects or ideas implemented by the state with the aim of developing the industrial sector in them in particular، and addressing social and economic problems in general، as the economic sector is one of the most economic sectors accommodating manpower of various technical and scientific levels. The establishment of industrial cities helps to establish factories and investments in the country because it provides the investor with the infrastructure to set up his project; This study aimed to identify the importance of the factors that attract investment in the qualified industrial zones، shed light on the importance of these zones and their impact on increasing the volume of investment، as well as highlighting the role of the institutions concerned with encouraging investment in providing the appropriate investment climate in order to achieve the economic and social goals of individuals. Jordanian society، and in order to achieve these goals، the research was divided into the theoretical framework of the structure of industry and industrial cities in terms of concept and analysis of the industrial sector in Jordan and

the most important industrial cities in it، and finally the obstacles، their causes and the most important treatment.
Keywords: Theindustrial sector، reality، growth، industrial cities، the Kingdom of Jordan
JEL classification:D21،f43،L60

1. مقدمة

يلعب قطاع الصناعة دوراً رئيسياً في دعم الاقتصاد الوطني في الأردن، ويتمّ الاعتماد عليه كركيزة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية، ووفقاً لدائرة الإحصاءات العامّة فقد وصلت مساهمة القطاع الصناعي المباشرة في الناتج المحليّ الإجماليّ من خلال الصناعات التعدينية والتحويلية إلى ما يُقارب 25%، إلى جانب مساهمته غير المباشرة، إذ إنّه يرتبط بالعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يُساهم في تشغيلها؛ كقطاع الزراعة، والنقل، والبنوك، وغيرها، ويُمنح قطاع الصناعة اهتماماً كبيراً من قِبل الحكومة بسبب دوره المهم في دعم جهودها التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية، وخفض نسب البطالة تتميّز الصناعة بأهمية بالغة في إحداث التغيير في الأوضاع الاقتصادية في الأردن، فهي مفتاح نجاح الاقتصاد، ويبرز ذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج القومي الأردني، ولقطاع الصناعة دور كبير في توفير العديد من فرص العمل، إلى جانب تأهيل وتدريب العالمين فيه، ورفع الكفاءة الفنيّة، وزيادة الإنتاجيّة، ومن جهةٍ أخرى فإنّ تطوّره يؤدّي إلى استمرار نموّ القطاعات الأخرى المرتبطة فيه.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة اختيار الموقع الصناعي المناسب من المشكلات الأساسية التي تواجه عملية التوطين الصناعي، مهما كانت طبيعة صاحب المشروع، لأن العشوائية في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة قد تؤدي إلى إخفاق المشروع و فشله في تحقيق أهدافه كما قد تترك أثر سلبيا على البيئة عامة. ولهذا فإن العشوائية إذا قدر لها أن تحدث في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة فذلك يرجع إلى التقليل من أهمية الاستقصاءات المتخصصة التي يجب أن تسبق عملية التوطين .

تكمن المشكلة في التساؤل الأتي :

- ✓ ماهو الدور التنموي الذي يلعبه القطاع الصناعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟
- ✓ ماهي المدن الصناعية ؟ وماهي معايير قيامها؟

أهداف البحث:

1. دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة جميع المدن الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية؛
2. تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية؛

3. العمل على إقامة مدن صناعية جديدة في مختلف مناطق المملكة؛
4. رفع كفاءة البنى التحتية والخدماتية؛
5. زيادة نسبة نمو الاستثمارات وتوطينها؛
6. تطوير القدرات المؤسسية.

أقسام البحث :

قسمت الدراسة إلى :

- تحليل الإطار النظري لمفهوم إشكالية الصناعة والمدن الصناعية؛
- الصناعة في الأردن ودور المدن الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت موضوع القطاع الصناعي والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية في دول مختلفة شملت الدول الصناعية المتقدمة والنامية على حد سواء، فمعظم الدراسات السابقة إما إنتهجت الطابع التحليلي والبحث عن العوامل التي تؤثر في نمو وتطور القطاع الصناعي أو أنها انتهجت الطابع الموضوعي أو المكاني والبحث عن الوضع الأمثل لتوزيع أنشطة القطاع الصناعي على الحيز المكاني للدولة أو الإقليم الواحد ومن ثم محاولة صياغة حلول سياسية وإستراتيجيات تنموية من شأنها تقليل حدة التباين المكاني للأنشطة الصناعية والوصول إلى التوزيع المثل لها. وفيما يتعلق بدراسات القطاع الصناعي الأردني فهي مازالت ضئيلة وتكاد تنحصر إما في شكل دراسات عن تطوير الهيكل الصناعي وإما في شكل دراسات عن التركيز الصناعي للأنشطة الصناعية المختلفة أو في شكل دراسات وتقارير حكومية مبسطة عن واقع القطاع الصناعي في الأردن. ومن بين تلك الدراسات :

- ✓ دراسة واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن (مومني رياض، حميدات وليد،1996) حيث ركزت الدراسة على استقصاء وتحليل مجموعة من المواضيع ذات العلاقة بقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة 1970 - 1991 وبالتحديد فقد تم مناقشة الجوانب التالية :
- تطور قطاع الصناعة التحويلية: القيمة المضافة مساهمة القطاع بالناتج المحلي الإجمالي حجم الاستخدام الخ.
- الهيكل الإنتاجي في القطاع.
- الترابط بين قطاع الصناعة التحويلية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

- تقدير مجموعة من النماذج القياسية لتبيان محددات التغيرات الهيكلية في القطاع من جهة وللتعرف على العلاقة الهيكلية بين قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الاخرى .

لخصت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :

1. لقد نما قطاع الصناعة التحويلية نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة الا انه لم يسهم بشكل كبير في زيادة الاستخدام وأنه يعتمد على الأساليب الإنتاجية ذات الاستخدام المكثف لرأس المال
2. هناك ضعف في الترابط الصناعي في الأردن واختلاف كبير في الهيكل الإنتاجي للقطاع، حيث لا يزال القطاع يعتمد على الواردات بشكل كبير ومعظم الإنتاج كان من السلع الوسيطة والاستهلاكية .

✓ دراسة أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني (بدري، صباح، حموري، قاسم،1996) تهدف هذه الدراسة إلى قياس الطور التكنولوجي وبيان أثره على الناتج الصناعي الأردني خلال الفترة (1969 - 1991) وقد أوضحت الدراسة أهمية القطاع الصناعي ودوره في الاقتصاد الأردني، ثم بعد ذلك تعرضت لمفهوم وأهمية التطور التكنولوجي ورعاية الحكومة للنشاطات العلمية والبحث والتطوير من خلال تخصيص وزيادة المبالغ المقدمة لهذه الأنشطة. وقامت الدراسة بقياس التطور التكنولوجي عن طريق تقدير دالة الإنتاج في القطاع الصناعي وذلك بافتراض ان هذه الدالة هي من طراز دالة انتاج كوب-كلاس مع تقييدها لكي تعطي مردودات ثابتة للحجم . وبينت الدراسة أن التطور التكنولوجي يؤثر تأثيرا ايجابية طفيفة على الناتج الصناعي الأردني وبمعدل يقل عن ١/ سنوية، وأن القطاع الصناعي يعمل في مرحلة ثبات مردودات الحجم، وقد قامت الدراسة باجراء اختبار قاطع لهذه الفرضية، أما بالنسبة لمعدل مشاركة عناصر الانتاج في العملية الإنتاجية، فقد أظهرت الدراسة أن معدل مشاركة رأس المال في الانتاج (0،65) أكبر من معدل مشاركة العمل (0،35)، وهذه الحصة لرأس المال يبدو انها كبيرة مقارنة مع البلدان الأخرى ذات السوق الحر، حيث أن حصة رأس المال لم تتجاوز (0،50).

✓ دراسة نمو الصناعة التحويلية و العمالة في الأردن (نصر، محمد ، حماد، خليل،1990) ، تهدف هذه الدراسة الى تحليل قطاع الصناعة التحويلية في الاردن من حيث نمو الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي ثم من حي حجم العمالة في هذا القطاع ونموها خلال الفترة 1972-1986 وهي الفترة التي تتوفر فيها بيانات رسمية عن هذا القطاع وذلك بهدف

التعرف على إمكانية استيعاب هذا القطاع لمزيد من القوى العاملة الأردنية. وقد أظهرت هذه الدراسة أن قطاع الصناعات التحويلية يوظف نسبة لا تزيد عن (10،7%) من مجمل العمالة في الأردن، ولكن العمالة في هذا القطاع تنمر معدل نمو سنوي مركب أعلى من معدل نمر العمالة في جميع القطاعات على من معدل نمو السكان بصفة عامة. كذلك تظهر هذه الدراسة أن إنتاجية العامل في هذا القطاع أعلى بكثير من إنتاجية العامل في بقية القطاعات. وبالرغم من تركز الصناعات التحويلية جغرافيا في محافظة عمان. إلا أن هذا التركيز يتناقص تدريجيا ما يعني توزيعا أفضل بين المحافظات. كذلك فقد أظهرت هذه الدراسة أن العمالة الصناعية تتركز في صناعة المنتجات الكيماوية وصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتين ثم الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس. بالرغم من أن المؤسسات الكبيرة لا تشكل سرى حوالى (١٪) من عدد المؤسسات الصناعية في الأردن، إلا أنها ترفف حوالي (٣٠%) من مجمع العمالة الكلية. وأخيرا لقد أظهرت هذه الدراسة أن متوسط حجم المؤسسات قد بلغ أقصى معدل في الصناعات الكيمياوية. وأدنى معدل في صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث.

- ✓ دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (1985-2006)،(وليد حميدات وسعيد الحلاق ومعن العمري،2011)،بحثت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة ودورهما في قطاع الصناعة الأردني كمتغيرين هامين يؤثران على حجم الإنتاج فيه، واستهدفت الدراسة الفترة (1985-2006) حيث وقع خلالها تطورات عديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، وهدفت الدراسة إلى اختبار افتراض أن للاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة أثر إيجابي على حجم إنتاج قطاع الصناعة الأردني، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين والإنتاج الصناعي في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات المذكورة أعلاه تم استخدام نموذج معدل من قبل الباحثون عن آلة الإنتاج ل كوب دوغلاس (Cobb - Douglas Production Function). وبعد أن تم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب على إنتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونته (0،06) ولم يكن ذو دلالة إحصائية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي من النموذج وكانت مرونته (0،122)، أما تحرير التجارة فكان تأثيرها موجب حيث كانت مرونة

هذا المتغير (0،4)، كما وأظهرت الدراسة بان الإنتاج الصناعي الأردني وتحرير التجارة سب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين أن هذه الاستثمارات ليست سببا في خلق كل من الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة، ولم يكن هناك علاقة تربط تحرير التجارة بالإنتاج الصناعي.

2.الإطار النظري لهيكل الصناعة والمدن الصناعية

يعد هيكل الصناعة عنصرا مهما في الدراسات التي تنتمي إلى حقل الاقتصاد الصناعي، حيث أن الهدف من دراسته هو التعرف على القوة الاحتكارية التي قد تملكها المؤسسات في بعض الصناعات، وقياس مدى وجود عوامل احتكارية أو عوامل منافسة في السوق ودراسة تأثير ذلك على سلوك المؤسسة الموجودة في الصناعة ومستوى أدائها، وعليه سنحاول في هذا المبحث إعطاء مفهوم دقيق لهيكل الصناعة وتبيان علاقته بسلوك وأداء المؤسسة.

1.2مفهوم هيكل الصناعة وعلاقته بسلوك وأداء المؤسسة :

تأخذ كلمة "الصناعة" معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها. فالصناعة معنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نائية، وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات ...

من جهة أخرى قد يقصد بـ: "الصناعة" وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي، لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام، أو نفس طريقة الصنع ضمن هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق (أي النشاط الصناعي) إلى عدة صناعات مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية.(أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، وار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994)، ويمكن تعريف الصناعة على أنها إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في أي حقل من الحقول وغالبا ما يلحق اسم هذا الحفل مصطلح الصناعة، (صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعات نسيجية، صناعات غذائية ...).

كما تعرف الصناعة على أنها: "مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها البعض وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك" وعلى سبيل المثال، فإن الألواح المعدنية أو البلاستيكية المستخدمة في بناء جسم السيارة يعتبر كل منها بديلا دقيقا للأخر. و بالرغم من تقنيات الإنتاج المختلفة، فإن المؤسسة المتخصصة في تصنيع ألواح الجسم المعدنية تندرج ضمن نفس مجال الصناعي مثلها مثل المؤسسات التي تقوم بتصنيع ألواح الجسم البلاستيك، إلا أنهما يخدمان

نفس حاجات المستهلك . (شارلز هيل وجاريث جونز ،ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد أحمد عبد المتعال، ص 131).

2.2مفهوم هيكل الصناعة

يتخذ تعبير أو اصطلاح هيكل الصناعة عدة تعريفات أو معاني حسب هدف الباحث أو طبيعة البحث الذي يقوم به، فهو قد يعني "خواص التركيب الجنائي للأسواق التي تنتج في طلها الصناعات إلى بلد معين"، ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة (من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج أو عدد العمال أو حجم أو قيمة المبيعات أو غيرها من المؤشرات)،كما أن تعريف "هيكل الصناعة" قد يقصد به عدد المؤسسات الصناعية وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كان نقيس نصيب أكبر أربع أو ثمان أو خمسين مؤسسة ضمن صناعة معينة من حجم الإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في الصناعة، وغالبا ما يطلق على هذا التعريف "نسبة التركز الصناعي". (أحمد سعيد باخرمة،ص 41، 42). ففي البداية كان بعيد عن هيكل الصناعة ينسية التركيز فقط، حيث كان الهدف هو تقييم مدى اقتراب عدد البالغين أو شكل السوق من حالة المنافسة التامة أو من حالة الاحتكار التام، وذلك من أجل استنتاج آلية أداء المؤسسة، ومع اكتشاف عدم صحة مفهوم السوق المستقر وكذا اخفاض أهمية المركز إلى حد كبير هذا كله أدى إلى ظهور مفهوم المنافسة المحتملة (تقدير إمكانية الدخول والخروج من وإلى الصناعة من طرف المؤسسات) التي أصبحت تعني أكثر أهمية من المنافسة بين المؤسسات الموجودة في السوق فعلا والقوة السوقية لهذه المؤسسات. (عادل عرقابي، ص 12). كما عرف "Bain" هيكل الصناعة بأنه : "تلك الخصائص التي تنظم الصناعة والتي تترك أثرا استراتيجيا على طبيعة المنافسة والشعير داخل تلك الصناعة"، واقترح "Bain"أربعة خصائص رئيسية لهيكل الصناعة والتي تعتبر مهمة لاستيعاب المفهوم بشكل محدد هي كما يلي:

1. درجة تركز البائعين، أي عدد المصانع المنتجة لسلعة ما وتوزيعها النبي من حيث الحجم .
2. درجة تركز المشترين، أي عدد المشترين للسلع وتوزيعهم النسبي.
3. درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع، أي الفرق في مستوى نوعية المنتجات .
4. شروط الدخول والخروج من وإلى الصناعة، أي مدى السهولة التي يمكن للمؤسسات الدخول فيها إلى الصناعة والخروج منها.

ومعلوم أن كل خاصية من هذه الخصائص الأربعة لهيكل الصناعة مهمة في تحديد سلوك المؤسسات الإنتاجية والتي بدورها تؤثر على أداء الصناعة ككل. وعليه فإن مفهوم هيكل الصناعة قد يستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المؤسسات الصناعية والتنظيمات المكونة لهذه الأسواق والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات

وأدائها. وضمن هذا التعريف الموسع فإن هيكل الصناعة يشمل إضافة إلى مستوى التركز أبعادا أخرى أهمها: ظروف الدخول والخروج من السوق من قبل مؤسسات أخرى ومدى وجود تمييز في المنتجات داخل الصناعة وقد قام "Michael porter" بتقديم تحليل أكثر شمولا إذ أنه يرى أن هيكل الصناعة "عبارة عن خمسة قوى تنافسية، حيث يرى أن التنافس بين المؤسسات الموجودة في السوق يعتبر أحد هذه القوى"، وميزة هذا التحليل أنه يركز على العلاقة بين العناصر المكونة لهيكل الصناعة وليس عددها.

3.2علاقة هيكل الصناعة بسلوك وأداء المؤسسة

يتأثر سلوك المؤسسات في الصناعة ككل الصناعة الذي تعمل في ظله المؤسسة، ففي صناعة تتسم بدرجة عالية من التركز نتوقع أن يميل سلوك المؤسسات في هذه الصناعة نحو الاحتكار التام في حالة أن درجة التركز كاملة (أو العدد واحد صحيح) أو احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية في حالة أن درجة التركز أقل من العدد واحد ولكنها مرتفعة، بينما أن صناعة تتصف بدرجة تركز منخفضة (تساوى صفر أو قريب منه) يتجه سلوك المؤسسات فيها نحو المنافسة الكاملة أو قريب منها، كذلك فإنه في ظل وجود عوائق دخول ضخمة، ومن ثم ترسب الاتجاهات التركيزية فيها، نتوقع أن يتسم سلوك المؤسسات في هذه الصناعة بالميل نحو التواطؤ أو الاتفاق من أجل الحفاظ على درجة نفوذها في الصناعة وجني ثمارها في شكل أرباح مرتفعة وغير عادية . لقد ركزت معظم الدراسات على معدل الربحية في الصناعة كمؤشر رئيسي من مؤشرات الأداء باعتباره الأكثر ارتباطا بكل الصناعة وسلوك المؤسسات فيها ونظرا لتأثير بقية المؤشرات عليه. وكانت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات تشير إلى نوع من العلاقة الموجبة بين كل من الدرجات المرتفعة من التركز في الصناعات المدروسة وعوائق الدخول فيها والتمييز في المنتجات وبين معدلات الربحية مما يؤيد إلى حد بعيد التحليل النظري لطبيعة هذه العلاقة وعلى صعيد آخر فإن مستوى أداء المؤسسة في الصناعة قد يؤثر على هيكل الصناعة، ومن ثم سلوك المؤسسات في ظل هذا الهيكل، حيث قد تؤدي المستويات العليا من الربحية أو الكفاءة الإنتاجية أو التطور التقني كحجم الطلب على السلعة ومرونته ومستويات أبعاد هيكل الصناعة وبالأخص درجة التركز في الصناعة التكاليف وغيرها من العوامل.(احمد سعيد باخرمة ص 41)

4.2 المدن الصناعية

يحقق إنشاء المدن الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المدن الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات فينعكس ذلك إيجابا في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير. كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة و غيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية . ومن جانب أخر فان انتشار المدن الصناعية في أي

بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، وأجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تحاور المناطق الصناعية أينما وجدت. كما أن توفر الإدارة المتخصصة تساعد في المحافظة على النظافة وتشجيع الممارسات غير الضارة بالبيئة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا النظيفة وذلك في المناطق الصناعية الجديدة، وفي إنجاز ما تعرقل من تراخيص إضافة إلى نشر الإحصائيات حول الصناعات التي تشملها، مما يسهل عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة . وتبدو أهمية المناطق الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل جلي، وفي خلق الجو الملائم الاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات إلى القطاع الصناعي والنهوض بالصناعات الأساسية، وتندرج معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن إحدى فئتين

1.4.2 قطاع غير منظم يتميز بالأتي:

سهولة الدخول في مشاريع جديدة وتطويرها، الاعتماد على المواد والموارد البشرية المحلية، الملكية العائلية في معظم الحالات، صغر و محدودية عمليات التصنيع، كثافة اليد العاملة العادية إجمالا، اكتساب المهارات خارج نطاق الأنظمة التعليمية، العمل في أسواق تنافسية وغير منظمة.

2.4.2 قطاع منظم يتميز بالآتي:

صعوبة الدخول إلى مشاريع و نشاطات جديدة، اعتماده على المواد والمتطلبات المحلية والمستوردة، أشكال الملكية الجماعية كالشركات بأنواعها، زيادة حجم العمليات الصناعية، كثافة رأس المال بسبب تركز استخدام التكنولوجيا، اكتساب المهارات العلمية والمهنية .

3. القطاع الصناعي في الأردن (التطور، الاستثمار،المدن الصناعية، المعوقات)

وصل المعدّل السنويّ لمساهمة قطاع الصناعة في إجماليّ الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة خلال الأعوام الماضية إلى حوالي 69%، وذلك وفقاً لبيانات هيئة الاستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية، إذ يعدُّ قطاع الصناعة من أهمّ القطاعات الاقتصاديّة التي تجذب الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، والتي تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار، فهو يتمتّع بميّزاتٍ تنافسية كالقدرات التصديرية الكبيرة والمتنوّعة جغرافياً، إلى جانب العديد من عوامل الجذب التي يتميّز بها الأردن، وتجعل منه وجهة استثمارية فريدة، ومنها:

1. الموقع الاستراتيجي للأردن في وسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممّا يجعل منه حلقة وصل بين كلٍّ من أوروبا، وأسيا، وأفريقيا، ونقطة مهمّة للوصول الى ما يزيد عن مليار مستهلك.

2. قوّة العلاقات التي تربط الأردن مع باقي دول العالم. الاستقرار الأمني والسياسيّ الذي يتمتّع به الأردن.
3. الاتّفاقيات التجارية القائمة على سياسات الانفتاح والتكامل، وعضوية الأردن في منظّمة التجارة العالمية منذ عام 2000م. ثبات واستقرار الاقتصاد الأردني بالرغم من الظروف المختلفة التي يمرُّ بها والمحيطة به. توفُّر قوى عاملة مؤهّلة ومدرّبة، بالإضافة إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.
4. تمتّع الأردن ببُنية تحتيّة مميّزة. تنوّع وتطوّر القطاعات الاقتصادية الأردنية. الحوافز الاستثمارية الممنوحة داخل المناطق الصناعية والتنموية،
5. والإعفاءات الضريبية والجمركية التي فرضها قانون الاستثمار الجديد رقم 30 لعام 2014م.

1.3الاستثمار والصناعة في الأردن

قانون الاستثمار يسهم بشكل كبير في قوة الدينار الأردني واستقرار سعر الصرف من خلال رفد الاحتياطيات الرسمية للمملكة من العملة الأجنبية (بأكثر من0،8 مليار دولار في السنة في عام 2017). هذا كما يساهم قطاع الصناعة في ترسيخ الاستقرار المالي في الأردن من خلال دعم الخزينة بأكثر من مليار دينار سنويًا على شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن كل دينار يستثمر في الصناعة يوفر للخزينة أكثر من ثمانية قروش من الإيرادات الضريبية.

الجدول (1) مؤشرات القطاع الصناعي الاردني

المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	المساهمة غير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	عدد فرص العمل	الصادرات الصناعية (مليار دولار)	عدد الشركات الصناعية	المساهمة في القوى العاملة الوطنية (٪)	المساهمة في الصادرات الوطنية (٪)
24	40	240000	3.6	18000	15	91

المصدر: هيئة الاستثمار الاردني

تعود أهمية القطاع الصناعي إلى التنافسية القوية التي يتمتع بها الأردن بالنسبة للمستثمرين الصناعيين. يتميز الأردن بموقعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى تنوع اتفاقيات التجارة الحرة، التي تتيح الوصول إلى 1،5 مليار مستهلك في أكثر من 160 دولة. وهذا يمكن الأردن أن يكون طريقًا تجاريًا استراتيجيًا للعديد من الدول والمناطق المجاورة. وقد بذلت جهود مستمرة لضمان سهولة وصول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الدولية، كان آخرها الاتفاق المبرم بين الأردن والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتبسيط قواعد المنشأ على مدى السنوات العشر

القادمة في تموز/ يوليو 2016. ويغطي الاتفاق معظم المنتجات الصناعية، التي يتوقع أن يتاح لها الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي مثل المنسوجات والملابس والأجهزة الكهربائية المنزلية والمنتجات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية والأثاث.

3.3 المدن الصناعية في الأردن

يتواجد في الأردن 10 مدن صناعية موزعة على مدينة عبد الله الثاني الصناعية في سحاب، ومدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في الكرك، ومدينة الحسن في إربد، ومدينة الموقر الصناعية، ومدينة العقبة الدولية والمفرق، ومدينة السلط الصناعية، ومدينة الطفيلة الصناعية، ومادبا الصناعية، جرش الصناعية.ان المدن الصناعية تعمل على توفير قطع أراض مطورة ومخدومة ومبان صناعية نمطية جاهزة، وتوفر خيار إيجار أو تملك الأراضي والمباني الصناعية، وبنية تحتية متميزة، وحرية تحويل عوائد الاستثمار إلى الخارج إضافة إلى الخدمات المساندة الأخرى. فقد ارتفع حجم الاستثمار داخل شركة المدن الصناعية لسنة 2020 بنسبة 60 % لتصل إلى 91.3 مليون دينار مقابل 57.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 لتسجل بذلك زيادة بمقدار 34.2 مليون دينار اردني وبحسب الأرقام الصادرة عن الشركة،وبلغ حجم الاستثمار التراكمي داخل المدن الصناعية 3 مليارات دينار من خلال 850 شركة ساهمت في توفير 65 ألف فرصة عمل توزعت على مختلف المناطق الصناعية التي تديرها الشركة.

الجدول 2 حقائق المدن الصناعية لسنة 2020 في الأردن

السنة	حجم الاستثمار التراكمي	إجمالي عدد الشركات	الأيدي العاملة	المدن الصناعية
2020	3 مليار دينار أردني	855	65الف عامل	11

المصدر: شركة المدن الصناعية

تضمّ الأردن العديد من المدن الصناعية المؤهّلة، والتي تتوزّع على مناطق المملكة، وفيما يأتي بعض منها:

- **مدينة الحسن الصناعية-إربد:** أُنشِئت في عام 1991م، وتبلغ مساحتها الإجمالية ما يُقارب1،178كم2، وتقع على بُعد 72كم شمال عمّان، وقد استقطبت هذه المدينة الصناعية أكثر من 154 شركة، كما وفّرت المشاريع العاملة فيها حوالي 36،509 فرصة عمل.
- **مدينة العقبة الصناعية الدولية-منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:** تبلغ مساحتها الإجمالية نحو75،2كم^2، إذ تمّ الانتهاء من المرحلة الأولى التي تشغل مساحة0،57كم2 منها،

وما زال العمل مستمرّاً لتطوير المرحلة الثانية، وقد اكتسبت هذه المدينة أهميتها بسبب وجودها في المنطقة الحرّة، وقربها من المطار وميناء العقبة، فاستقطبت نحو 121 شركة صناعية.

- **مدينة عبد الله الثاني ابن الحسين الصناعية-عمّان**: أُنشِئت عام 1984م، وهي أكبر مدينة صناعية في الأردن، إذ تبلغ مساحتها الإجمالية2،53كم2، وتقع في مدينة سحاب على بعد 12 كم جنوب شرق عمّان، وقد استقطبت هذه المدينة أكثر من 467 شركة صناعية، كما وفّرت حوالي 15،675 فرصة عمل.
- **مدينة المفرق الصناعية-المفرق**: أُنشِئت عام 2016م، وتبلغ مساحتها الإجمالية ما يقارب1،874كم2، وتقع ضمن منطقة الملك حسين بن طلال التنموية في المفرق، وقد ساهم وجود موقع مخصّص لإقامة منطقة لوجستية فيها، إلى جانب موقعها الاستراتيجي على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بدول الجوار في تعزيز دورها التنافسي. مدينة الموقّر الصناعية - عمّان: تبلغ مساحتها الإجمالي 2،5كم2، إذ يجري تجهيز 1كم2 منها كمرحلة أولى ببنية تحتية حديثة، ومجموعة من الخدمات الأساسية القادرة على تلبية احتياجات المستثمرين، كالكهرباء، والاتّصالات، وغيرها، وتتميّز هذه المدينة بموقعها الاستراتيجي الواقع على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بالعراق والمملكة العربية السعودية، كما تتمتّع المشاريع الصناعية فيها بإعفاء من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات، وبنسبة 50%، وذلك بموجب قانون تشجيع الاستثمار.
- **مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية - الكرك**: تبلغ مساحتها الإجمالية 1،865كم2، وتقع على بُعد 118كم جنوب العاصمة عمّان، وقد تمّ الانتهاء من تطوير مساحة 0،578كم2 منها خلال المرحلة الأولى في عام 2000م، إذ زُوّدت بكافة خدمات البنية التحتية المتطوّرة، وقد استقطبت هذه المدينة 34 شركة صناعية، كما وفّرت 4،580 فرصة عمل.

4.3 معوقات الصناعة في الأردن (الأسباب، المعالجة)

1.4.3الاسباب :

الصناعات الأردنية التي تسهم بما يزيد على 25 % من الناتج القومي، وتوفر ربع مليون فرصة عمل، لها القدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد. المشكلة التي تحول دون الوصول إلى هذا الهدف الذي يبدو للجميع واضحا وممكنا يتمثل في الأزمة التي تعيشها الصناعات الوطنية وتكرار فشل التدخلات

الحكومية والأهلية في إيجاد خطة وطنية شاملة تشخص الواقع وتحدد المشكلات وتضع الحلول وتعمل على تنفيذها.(صبري الربيحات، صنع في الأردن).

في مقدمة التحديات التي تحد من فرص حدوث نهضة صناعية :

1. مشكلات ارتفاع أسعار الطاقة
2. ضعف إنتاجية العامل
3. سرعة تبدل سياسات استقدام العمالة
4. تذبذب سياسات الاستيراد والتصدير
5. ضعف مستوى الحماية وتدني إقبال المستهلك على السلع المنتجة محليا.
6. الزيادة السكانية الناجمة عن توالي الهجرات .
7. اعتماد الدولة لسياسة الحماية الإغلاقية.
8. وضع بعض القيود على الاستيراد وإنتاج سلع بجودة عالية كانت بعضا من العوامل التي دفعت بالمستثمرين وأصحاب الورش الحرفية إلى تطويرها لتصبح مصانع قادرة على تلبية حاجة السوق وربط منتجات مصانعهم بحاجات وذائقة المستهلك.

2.4.3 المعالجة :

حلول مستقبل الصناعة الأردنية يكمن تحقيق مستقبل زاهر للصناعة الأردنية من خلال إيجاد الحلول الناجعة للمعوّقات التي تواجهها، خصوصاً في عدة مجالات، هي:

1. مجال التكنولوجيا: يجب إعطاء أولويّة لاستخدام التكنولوجيا الصناعيّة الحديثة والمتطوّرة، بالإضافة لأساليب الإنتاج الحديثة التي تضمن تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الجودة.
2. مجال الملكيّة الفكريّة: لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل والحد من الآثار السلبيّة التي ستلحق بالصناعات المختلفة.
3. توسيع الأسواق المتاحة: فلا بد أن تتجه الأردن في تسويق سلعها الصناعيّة باتجاه السوق العربيّة المشتركة، ومنطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى بعد اكتمال إنشائها، لتجنّب تحديات ضيق الأسواق المحلية المحدودة، بالإضافة إلى صياغة علاقات خاصّة ومشتركة مع الدول الأجنبيّة.

الخاتمة :

إن دراستنا أعطت جملة من النتائج الهامة :

- يلعب قطاع الصناعة دوراً رئيسياً في دعم الاقتصاد الوطني في الأردن، ويتمّ الاعتماد عليه كركيزة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية
- تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.
- عند إنشاء منطقة صناعية يتوجب الأخذ بجملة من العوامل الأساسية لتكون أكثر فعالة لتحقيق النمو في القطاع الصناعي .
- لعبت المناطق الصناعية دورا كبيرا في تطور الصناعة في جميع أنحاء العالم وخاصة بريطانيا، أمريكا، اليابان.
- إن إقامة المناطق الصناعية يحقق أهداف اقتصادية اجتماعية ثقافية
- تطور مفهوم المناطق الصناعية بشكل كبير خلال فترة وجيزة من الزمن
- القطاع الصناعي الأردني قطاع قوي يحتل مراتب متقدمة في العالم .
- سياسة التوطين الصناعي في الأردن تسعى نحو الاستقرار وتسعى إلى تحقيق أهداف واضحة منها توزيع القطاع الصناعي على رقعة جغرافية الأردن.

المصادر:

1. وليد حميدات وسعيد الحلاق ومعن العمري،2011، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (1985-2006)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك .
2. بدري صباح، حموري قاسم، 1996، أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني ، جامعة اليرموك .
3. أحمد سعيد باخرمة، 1994، اقتصاديات الصناعة، وار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.
4. الدكتور سامر مظهر ،2003، تنظيم المدن الصناعية وإدارتها، ورقة عمل قدمت كاقتراح لمجلس مدينة حماة.
5. شارلز هيل وجاريث جونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد أحمد عبد المتعال، 2001، الإدارة الإستراتيجية، مدخل متكامل (ص 131)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية .
6. عادل عرقابي،2010، هيكل الصناعة والميزة التنافسية حاله مجمع صيدال لصناعة الدواء بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد الصناعي(ص 12)، جامعة بسكرة، الجزائر
7. نصر محمد، حماد خليل، 1990، نمو الصناعة التحويلية و العمالة في الأردن
8. مومني رياض، حميدات وليد، 1996،واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن، ابحاث اليرموك.
9. الإستثمار في القطاع الصناعي،www.jia.org.jo